

† ◊ ΧΗΛΕ† | ΗΣ ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ ◊ Σ ◊ Ι

◊ Θ ΖΖΞΣ | ΞΣϞϞΕΥ ◊ Ο



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 12 ماي 2026

العدد 752

في هذا العدد

02.....	اجتماعات وقرارات المكتب
05.....	الجلسات العمومية
06.....	أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة
07.....	أنشطة الرئاسة/العلاقات الخارجية
17.....	أنشطة إشعاعية

❖ اجتماع المكتب رقم 2026/07

ليوم الإثنين 27 أبريل 2026

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 27 أبريل 2026 اجتماعاً، برئاسة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس، وبحضور الأعضاء، السادة:

أحمد اخشيخين	:	النائب الثاني للرئيس؛
يحفظه بيمبارك	:	النائب الخامس للرئيس؛
محمد سالم بنمسعود	:	محاسب المجلس؛
السالك الموساوي	:	محاسب المجلس؛
ميلود معصيد	:	محاسب المجلس؛
عبد الرحمان وafa	:	أمين المجلس.

واعتذر عن الحضور السادة:

عبد القادر سلامة	:	النائب الأول للرئيس؛
جواد الهلالي	:	النائب الثالث للرئيس؛
لحسن حداد	:	النائب الرابع للرئيس؛
محمد رضى الحميني	:	أمين المجلس؛
مصطفى مشارك	:	أمين المجلس.

حضر هذا الاجتماع السيد الأسد الزروالي، الأمين العام لمجلس المستشارين.

تداول المكتب في جميع النقط المدرجة ضمن جدول الأعمال، حيث تم الاستماع إلى مختلف الآراء والمقترحات، وتبادل وجهات النظر بشأنها، وبعد المناقشة المستفيضة، اتخذت القرارات التالية:

القرارات الصادرة عن الاجتماع

← قرار رقم 2026/07/01 بالموافقة على محضر اجتماع المكتب المنعقد بتاريخ 20 أبريل 2026.

❖ الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم 2026/07/02 بالموافقة على جدول أعمال الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 28 أبريل 2026 على الساعة الثالثة بعد الزوال، ويتضمن 23 سؤالاً (2 منها آنية و21 عادية)، موجهة إلى كل من السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية (12 سؤالاً)، والسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (7 أسئلة)، والسيدة وزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة (4 أسئلة).

← قرار رقم 2026/07/03 بانتداب النائب الخامس لرئيس المجلس، السيد **يحفظه بـمبارك**، رئيساً لجلسة الأسئلة الشفهية المذكورة أعلاه، والسيد **محمد رضى الحميني** في أمانة الجلسة.

← قرار رقم 2026/07/04 بالموافقة على جدول أعمال الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 05 ماي 2026 على الساعة الثالثة بعد الزوال، ويتضمن 24 سؤالاً (7 منها آنية و17 عادية)، موجهة إلى كل من السيد وزير التجهيز والماء (12 سؤالاً)، والسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (7 أسئلة)، والسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية (5 أسئلة).

← قرار رقم 2026/07/05 بانتداب النائب الرابع لرئيس المجلس، السيد **لحسن حداد**، رئيساً لجلسة الأسئلة الشفهية المذكورة أعلاه، والسيد **عبد الرحمان وافي** في أمانة الجلسة.

❖ التشريع:

← قرار رقم 2026/07/06 بعقد جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 05 ماي 2026، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة، ويتعلق الأمر بمشروع قانون تنظيمي رقم 35.24 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون ومشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة.

← قرار رقم 2026/07/07 بانتداب النائب الرابع لرئيس المجلس، السيد **لحسن حداد**، رئيساً للجلسة العامة التشريعية المذكورة أعلاه، والسيد **عبد الرحمان وافي** في أمانة الجلسة.

←

❖ العلاقة مع المؤسسات الدستورية:

← قرار رقم 2026/07/08 بانتداب عضو المكتب، السيد محمد سالم

بنمسعود، لحضور أشغال الدورة الواحدة والثمانين بعد المائة (181) العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يوم الأربعاء 29 أبريل 2026 على الساعة العاشرة صباحا، والمخصصة لتقديم ومناقشة مشاريع رأي هذا الأخير في المواضيع التالية:

- "من أجل سياسة عمومية للقضاء على تشغيل الأطفال"؛
- "الهجرة الوافدة والمسألة الديمغرافية الجديدة بالمغرب"؛
- "من الأمن الغذائي إلى السيادة الغذائية: الصناعة الغذائية كرافعة للانتقال".

❖ مجلس المستشارين يعقد جلسة عامة لمناقشة عرض السيدة الرئيسة الأول للمجلس الأعلى للحسابات.



يعقد مجلس المستشارين يوم غد الأربعاء 13 ماي 2026، على الساعة العاشرة والنصف صباحا، جلسة عامة تخصص لمناقشة عرض السيدة الرئيسة الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان حول أعمال المجلس برسم 2024-2025.

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنية الأساسية.

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الاثنين 04 ماي 2026 خصص للبت في التعديلات والتصويت على مشروع القانون رقم 64.23 يتعلق بإحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان.

وقد صادقت اللجنة على المشروع، عقب استكمال مناقشته التفصيلية خلال الاجتماع الذي عقد لهذا الغرض يوم الخميس 30 أبريل وليس يوم الثلاثاء 28 أبريل 2026 كما ورد خطأ في العدد السابق من النشرة الداخلية (751). وبهذا الصدد، نتقدم بالإعتذار عن هذا الخطأ.

يذكر أن هذا المشروع يندرج في إطار تنفيذ التعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020، والذي أكد فيه جلالتة على ضرورة الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها.

كما يأتي في سياق تنزيل مخرجات جلسة العمل التي ترأسها صاحب الجلالة بتاريخ 17 أكتوبر 2023 والتي خصصت لقطاع التعمير والإسكان، ولاسيما تلك المتعلقة بإحداث 12 وكالة جهوية للتعمير والإسكان، هذا بالإضافة إلى تفعيل التوصيات المنبثقة عن الحوار الوطني حول التعمير والإسكان، وعن المجلس الأعلى للحسابات بخصوص إعادة تموقع الوكالات الحضرية.

❖ رئيس مجلس المستشارين يمثل جلالة الملك في حفل تدشين قصر المؤتمرات بالعاصمة الغابونية

ليبروفيل.



بتكليف سام من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مثل رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، جلالتة، يوم الأحد 03 ماي 2026، في حفل التدشين الرسمي لقصر المؤتمرات عمر بونغو أونديمبا- لمدينة الديمقراطية بالعاصمة الغابونية ليبروفيل، وذلك بحضور عدد من رؤساء الدول والوفود الأجنبية وممثلي السلك الدبلوماسي وشخصيات مدنية وعسكرية.

وتنفيذا لهذا التكليف الملكي السامي، تشرف السيد محمد ولد الرشيد بأن ينقل إلى فخامة رئيس جمهورية الغابون، السيد بريس كلوتير أوليغي نغيما، التحيات الأخوية والتباني الصداقة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بمناسبة حفل التدشين، هذا الصرح المؤسسي الهام الذي يعكس رمزية خاصة في مسار ترسيخ المؤسسات وتعزيز إشعاع جمهورية الغابون على المستويين الإفريقي والدولي.

كما جدد السيد محمد ولد الرشيد التأكيد على اعتزاز المملكة المغربية بعمق علاقات الأخوة والصداقة والتعاون التي تجمعها بجمهورية الغابون الشقيقة، وعلى الحرص الموصول لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، على مواصلة توطيد هذه الشراكة المتميزة، بمعية فخامة رئيس الجمهورية الغابونية، خدمة للمصالح المشتركة للبلدين الشقيقين، ودعما للتنمية والاستقرار والتعاون الإفريقي البناء.

وقد حضر السيد محمد ولد الرشيد هذا الحفل مرفوقا بسفير صاحب الجلالة لدى جمهورية الغابون، السيد عبد الله الصبيحي

❖ وفد برلمان المملكة المغربية يشارك ببودفا في الدورة العشرين

لبرلمان البحر الأبيض المتوسط والقمة الأولى لرئيساه ورؤساء

البرلمانات.



شارك وفد برلمان المملكة المغربية في أشغال الدورة العشرين لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، والقمة الأولى لرئيسات ورؤساء البرلمانات بالدول الأعضاء والشريكة، المنظمة من طرف برلمان مونتينيغرو بمدينة بودفا، خلال الفترة الممتدة من 6 إلى 8 ماي 2026.

وعرف هذا الحدث البرلماني الدولي مشاركة واسعة لأكثر من 350 شخصية من رؤساء البرلمانات، وأعضاء الوفود البرلمانية، ومسؤولين حكوميين، وممثلي منظمات دولية وأمنية، إلى جانب شخصيات دبلوماسية وأكاديمية، وذلك تحت شعار:

"الدبلوماسية البرلمانية كركيزة لتعزيز صمود المؤسسات الديمقراطية".

ومثل مجلس المستشارين:

- السيد المستشار ميلود معصيد، محاسب مجلس المستشارين؛
- السيد المستشار عبد القادر الكيحل، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛
- السيد المستشار مولاي إدريس الحسني علوي، عضو الفريق الحركي.

وعن مجلس النواب كل من:

- السيد النائب محمد احويط، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار؛
- السيد النائب منصف الطوب، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛
- السيدة النائبة فدوى الحياي، عضوة الفريق الحركي.

وقد استهلّت أشغال القمة الأولى لرؤساء البرلمانات بجلّسة افتتاحية تميّزت بكلمات لكل من السيد أندريا مانديتش، رئيس برلمان مونتينيغرو، والسيد جوليو تشينيتيرو، رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب رسالة مصوّرة للأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش.

كما شهدت الدورة الانضمام الرسمي لكل من أرمينيا وأذربيجان بصفة عضو مراقب لدى برلمان البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن توقيع مذكرة تفاهم مع شبكة برلمانات حركة عدم الانحياز، بما يعزز مجالات التعاون البرلماني متعدد الأطراف.

وفي إطار تخليد الذكرى العشرين لتأسيس برلمان البحر الأبيض المتوسط، تم تقديم مشروع «الرأس المال المعرفي لبرلمان البحر الأبيض المتوسط»، باعتباره مبادرة مؤسسية تعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي بهدف ترميز الذاكرة المؤسسية وتعزيز آليات العمل البرلماني المشترك، إلى جانب عرض نتائج المراجعة المؤسسية الشاملة للمنظمة.

وتضمن برنامج الدورة تنظيم جلسات موضوعاتية تهم الحوار بين الحضارات وحقوق الإنسان، وقضايا الهجرة، والأطفال في مناطق النزاع، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إضافة إلى ملفات التعاون السياسي والأمني ومكافحة الإرهاب، فضلاً عن جلسة خاصة بالمرأة والشباب تتناول قضايا الإدماج الرقمي والفضاء السيبراني وإطلاق مبادرات شبابية جديدة داخل المنظمة.

❖ نائب رئيس مجلس المستشارين يستقبل وفد الاتحاد البرلماني الكشفي

العالمي.



استقبل السيد حسن حداد، نائب رئيس مجلس المستشارين، يوم الخميس بمقر المجلس، وفد الاتحاد البرلماني الكشفي العالمي (WSPU) برئاسة السيد جون كيارى، وذلك بحضور رئيس الجامعة الوطنية للكشفية المغربية وبرلمانيين يمثلون عدداً من الدول، في إطار زيارة عمل قام بها الوفد للمملكة المغربية.

وفي مستهل هذا اللقاء، رحب السيد حسن حداد بأعضاء الوفد، منوهاً بالمكانة المتميزة التي تحظى بها الجامعة الوطنية للكشفية المغربية تحت الرئاسة الفعلية لصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، باعتبارها مؤسسة تربوية تسهم في تكوين وتأطير الشباب وإعداد قيادات المستقبل.

وأكد نائب رئيس مجلس المستشارين أن الدبلوماسية البرلمانية الكشفية أصبحت تمثل إحدى آليات القوة الناعمة الفاعلة في تعزيز التقارب بين الشعوب وترسيخ قيم الحوار والتسامح والتعاون الدولي.

وفي هذا السياق، أعلن السيد حسن حداد دعم مجلس المستشارين الكامل لترشيح المملكة المغربية لاحتضان الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الكشفي العالمي سنة 2028، معتبراً أن هذا الترشيح يعكس الثقة الدولية في المؤهلات التنظيمية واللوجستية والحضارية التي يتوفر عليها المغرب، وكذا تجربته الرائدة في مجال الدبلوماسية الموازية.

كما شدد على أن المبادئ التي تقوم عليها الحركة الكشفية، وفي مقدمتها خدمة المجتمع والانفتاح واحترام البيئة، تنسجم مع الأدوار التي تضطلع بها المؤسسات التشريعية في دعم التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية، معتبراً أن الاستثمار في الشباب وتأهيلهم للقيادة يمثل رهاناً استراتيجياً لبناء مجتمعات أكثر توازناً واستقراراً.

من جهته، أشاد السيد جون كيارى بالدور الريادي الذي تضطلع به الجامعة الوطنية للكشفية المغربية على المستويين الإقليمي والدولي، وبإسهاماتها المتواصلة في ترسيخ قيم التربية والمواطنة والتطوع لدى الشباب.

كما عبر رئيس الاتحاد البرلماني الكشفي العالمي عن دعم الاتحاد لترشيح المغرب لاحتضان الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة سنة 2028، معتبراً أن تنظيم هذا الحدث الدولي بالمملكة من شأنه أن يعزز الحوار الثقافي بين الشعوب، ويوطد علاقات التعاون والتفاهم بين البرلمانيين الداعمين للحركة الكشفية عبر العالم، فضلاً عن إبراز الدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به الدبلوماسية الكشفية في خدمة قضايا السلام والتنمية والتقارب الإنساني.



استقبل رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، ورئيس مجموعة الصداقة المغرب-رومانيا بمجلس المستشارين، السيد عبد الرحمان بليلا، الخميس بمقر المجلس، نائبة رئيسة لجنة الشؤون الأوروبية بمجلس النواب الروماني، السيدة روزاليا إيوليا بيرو، وذلك في إطار تعزيز علاقات التعاون والدبلوماسية البرلمانية بين البلدين.

وشكل هذا اللقاء، الذي جرى بحضور سفيرة جمهورية رومانيا المعتمدة لدى المملكة المغربية، السيدة ماريا شيوبانو، مناسبة لتبادل وجهات النظر بشأن سبل تطوير التعاون الثنائي بين المؤسستين التشريعتين بالمغرب ورومانيا، لاسيما عبر تفعيل آليات العمل المشترك بين مجموعتي الصداقة البرلمانية، وتعزيز تبادل الخبرات والتجارب في المجالات التشريعية والمؤسسية، بما يساهم في توطيد علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين الصديقين.

كما تطرق الجانبان إلى واقع وآفاق التعاون الاقتصادي والتجاري بين المغرب ورومانيا، حيث تم التأكيد على أهمية تعزيز المبادلات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، واستثمار الإمكانيات والفرص المتاحة لدى الطرفين، بما من شأنه الارتقاء بمستوى التعاون الثنائي وتوسيع مجالات الشراكة في القطاعات ذات الاهتمام المشترك.

وفي هذا السياق، شدد السيد عبد الرحمان بليلا على ضرورة العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة، وتعزيز الشراكات في القطاعات ذات الاهتمام المشترك، بما يساهم في الارتقاء بمستوى التعاون الثنائي.

من جهة أخرى، نوه رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بالموقف الإيجابي لجمهورية رومانيا تجاه قضية الوحدة الترابية للمملكة، مشيرا إلى أن مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب تمثل حلا جديا وواقعيا وذا مصداقية لتسوية نهائية لهذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

من جهتها، أكدت السيدة روزاليا إيوليا بيرو على أهمية العلاقات التاريخية التي تجمع المغرب ورومانيا والممتدة لأكثر من ستة عقود، معربة عن رغبة بلادها في تعزيز التعاون الثنائي، خاصة في المجالات الاقتصادية والتشريعية والتنمية.

كما أشادت المسؤولة الرومانية بالمجهودات التي تبذلها المملكة المغربية في مجال تدبير قضايا الهجرة واعتمادها لمقاربة إنسانية ومتوازنة في هذا المجال.

كما أعربت عن دعم بلادها للقرار الأممي الأخير رقم 2797، وللجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي واقعي ودائم لقضية الصحراء المغربية في إطار الأمم المتحدة.

❖ استقبال وفد من حزب الشعب الأوروبي بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بمجلس المستشارين.



استقبل السيد الحسن حداد، نائب رئيس مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 5 ماي 2026 بمقر المجلس، وفداً عن حزب الشعب الأوروبي بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وذلك في إطار تعزيز علاقات التعاون البرلماني مع المؤسسات الأوروبية.

وشكل هذا اللقاء مناسبة لتبادل وجهات النظر حول سبل تطوير التعاون بين مجلس المستشارين والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، في سياق العلاقات المتقدمة التي تجمع المملكة المغربية بالاتحاد الأوروبي، مع التأكيد على أهمية الارتقاء بهذه العلاقات نحو شراكة أكثر عمقاً تقوم على تقاسم المسؤولية وتوحيد الرؤى بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وخلال هذا الاجتماع، استعرض الجانبان عدداً من القضايا الراهنة ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لاسيما ما يتعلق بتحديات الهجرة، وقضايا الاستقرار الإقليمي، خاصة بمنطقة الساحل، إضافة إلى رهانات التحول الطاقوي، مؤكداً في هذا الصدد ضرورة تعزيز التنسيق واعتماد مقاربات مندمجة، إلى جانب تكثيف تبادل الخبرات والتجارب في المجالين التشريعي والرقابي.

وفي هذا السياق، أبرز السيد الحسن حداد أهمية تعزيز انفتاح البرلمان المغربي على محيطه الأوروبي، مشيراً إلى المكانة التي يحظى بها المغرب كشريك موثوق وفاعل على المستويين الإقليمي والدولي، مؤكداً أن الشراكات الفعالة تقوم على أسس التوازن والالتزام المتبادل والاستثمار المشترك في الاستقرار. كما نوه بالدور المتنامي للدبلوماسية البرلمانية في توطيد الثقة بين الشركاء، لاسيما في ظل التحولات الدولية المتسارعة.

من جانبهم، عبر أعضاء وفد حزب الشعب الأوروبي عن تقديرهم للتجربة المغربية في مجال الإصلاحات السياسية وتطوير العمل التشريعي، مؤكداً حرصهم على تعزيز آليات الحوار مع مجلس المستشارين وتوسيع آفاق التعاون بما يخدم المصالح المشتركة ويدعم الشراكة الاستراتيجية بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، في سياق دولي يتسم بتزايد التحديات.

وحضر هذا اللقاء السيدان عبد السلام اللبار، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، وعلال العمراوي، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب.

❖ استقبال وفد من اللجنة الإدارية بمجلس النواب الأردني.



استقبل السيد مولاي عبد الرحمان أبليللا، رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمجلس المستشارين، اليوم الاثنين بمقر المجلس، وفدا عن أعضاء اللجنة الإدارية بمجلس النواب الأردني، برئاسة السيد خليفة الديات، الذي يقوم بزيارة عمل للمملكة المغربية.

وخلال هذا اللقاء، رحب السيد أبليللا بالوفد الأردني، منوها بعمق العلاقات الأخوية التي تجمع المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وأخيه جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، مشيدا، في الآن ذاته، بمتانة التعاون البرلماني بين المؤسستين التشريعتين في البلدين، وبأهمية تبادل الخبرات والتجارب في المجالات الإدارية والتنظيمية.

وفي هذا السياق، قدم رئيس اللجنة عرضا حول اختصاصات مجلس المستشارين، مبرزا أنه يتكون من أعضاء يتم انتخابهم بالاقتراع غير المباشر من قبل الهيئات المهنية والجماعات الترابية والمنظمات النقابية، بما يضمن تمثيلية تعكس مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والترابيين بالمملكة، ويسهم في إغناء النقاش التشريعي وتعزيز الحكامة الترابية.

كما نوه بالخطوة التي أقدمت عليها المملكة الأردنية الهاشمية والمتمثلة في افتتاح قنصلية عامة لها بمدينة العيون، معتبرا أن هذه المبادرة تجسد دعم الأردن الثابت للوحدة الترابية للمملكة المغربية وسيادتها على صحرائها.

من جهتهم، أعرب أعضاء اللجنة الإدارية بمجلس النواب الأردني عن شكرهم وتقديرهم للسيد رئيس اللجنة على حسن الاستقبال، مؤكداين حرصهم على تعزيز آليات التشاور والتنسيق بين اللجان الماثلة في المؤسستين التشريعتين، والاستفادة من التجربة المغربية في مجال التدبير الإداري والمالي.

ويأتي هذا اللقاء في إطار تعزيز الدبلوماسية البرلمانية وتوطيد أواصر التعاون الثنائي بين المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.

وحضر هذا اللقاء، على الخصوص، السادة المستشارون محمد بودس وجمال الوردي.

❖ مشاركة الشعب البرلمانية المغربية في أعمال الدورة الاستثنائية الأولى

للبرلمان الإفريقي.



شارك وفد عن الشعبة البرلمانية المغربية في أشغال الدورة الاستثنائية الأولى للبرلمان الإفريقي ضمن ولايته التشريعية السابعة، المنعقدة في الفترة الممتدة من 28 إلى 30 أبريل 2026، بمقر البرلمان الإفريقي بمدينة ميدرانج بجمهورية جنوب إفريقيا.

وقد حُصصت أشغال هذه الدورة أساساً لانتخاب رئيس البرلمان الإفريقي ونوابه الأربعة، وذلك عقب انتهاء ولاية المكتب السادس بتاريخ 28 فبراير 2026.


وفي هذا السياق، شهدت اجتماعات تجمع شمال إفريقيا، المنعقدة على هامش هذه الدورة يومي 28 و 29 أبريل 2026،

اختلالات وخروقات مسطرية وقانونية خطيرة، تمثلت في فرض مسطرة تصويت دون أساس قانوني، وعدم احترام مبدأ التوافق، والتدخل غير المشروع والسافر للإدارة في توجيه أشغال الاجتماع. وفي سابقة خطيرة لم يسبق لها مثيل في الأعراف والمنظمات البرلمانية، تمت الاستعانة بعناصر الحرس الخاص، في محاولة مكشوفة للتأثير على مسار الاجتماع وتوجيه مجرياته قصد فرض الأمر الواقع، إضافة إلى تسجيل تجاوزات أثرت بشكل مباشر على نزاهة وشفافية العملية برمتها، من قبيل تضارب عدد المصوتين وتجاوز الزمن القانوني للاجتماع واعتماد قرارات خارج الإطار التنظيمي، وهو ما يمس بشرعية النتائج المعلن عنها.

وموازاة مع ذلك، قام الوفد المغربي بتوجيه مراسلة احتجاجية رسمية إلى كل من رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي والمستشارة القانونية للاتحاد، بسط فيها بشكل مفصل وموثق مختلف التجاوزات والاختلالات القانونية والمسطرية التي شابَت المسار الانتخابي برمته، مطالباً بالتدخل العاجل لصون القواعد المؤطرة للمنظمة القارية وضمان احترامها.

وفي هذا الصدد، سجل الوفد المغربي ملاحظات جوهرية تتعلق بالإخلال بمبدأ الحياد باعتباره من الركائز الأساسية التي ينبغي أن تُوَظَر عمل أي منظمة برلمانية خاصة فيما يتعلق بتسيير الأشغال وآليات اتخاذ القرار، وبالإخلال بمبدأ التوافق العام الذي يعد من المبادئ الأساسية المعتمدة لضمان مشاركة الجميع وتعزيز وحدة الصف، علاوة على اعتماد أسلوب في اتخاذ القرار الانتخابي لا يستند إلى أساس قانوني واضح مع عدم احترام مبدأ التداول في اقتراح المرشحين، وهو المبدأ الذي يكرس العدالة والتوازن بين الدول الأعضاء.

وانطلاقاً من حرصه على حماية المؤسسة البرلمانية وتعزيز مصداقيتها، أكد الوفد المغربي على ضرورة أن تُبنى جميع هياكلها وقراراتها على أسس متينة قائمة على الشفافية والشرعية والتعددية والديمقراطية الحقيقية، مشدداً على أهمية ضمان سلامة الإجراءات التي أثرت على عملية تقديم مرشح لرئاسة البرلمان الإفريقي حتى تكون النتائج معبرة فعلاً عن الإرادة الجماعية وتحظى بالقبول الكامل.



وأمام هذه الخروقات، أعلن الوفد المغربي احتجاجه الرسمي على مجريات هذه الاجتماعات ورفضه لنتائجها، مؤكداً أنها لا تستند إلى أي أساس قانوني سليم. كما قرر الوفد المغربي مقاطعة عملية الانتخاب المرتبطة بهذه المسطرة غير القانونية، تشبثاً بمبادئ الشرعية والشفافية، وحرصاً على صون مصداقية البرلمان الإفريقي كمؤسسة استشارية قارية.

وفي المقابل، جدد الوفد المغربي التزامه بأهداف البرلمان الإفريقي، المتمثلة في تعزيز المشاركة الديمقراطية لشعوب القارة ودعم مسار التكامل الإفريقي، مؤكداً على ضرورة احترام القواعد القانونية والمؤسساتية المؤطرة لعمل هذه المؤسسة، بما يضمن انتخاباً شفافاً وذي مصداقية لهيئة مكتب الولاية التشريعية السابعة، معرباً عن استيائه العميق ورفضه لمنطق فرض الأمر الواقع.

❖ لقاء بين مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية-الألمانية ووفد من
البروندستاغ الألماني.



عقدت مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية-الألمانية بمجلس المستشارين، اليوم الخميس بالرباط، لقاء مع وفد برلماني عن البروندستاغ الألماني.


ويندرج هذا اللقاء في إطار الدينامية المتواصلة التي تشهدها العلاقات بين المملكة المغربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية، مبرزا أنه شكل مناسبة لبحث سبل تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

وفي هذا الإطار، أكد رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية-الألمانية بمجلس المستشارين، عبد اللطيف الأنصاري، أن هذه الزيارة تعكس إرادة مشتركة للارتقاء بالتعاون الثنائي إلى مستويات أكثر تقدما، قائمة على الثقة المتبادلة وتلاقي المصالح الاستراتيجية، مبرزا أهمية تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع المشتركة، لاسيما في مجالات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر.

كما شدد السيد الأنصاري على الدور المحوري الذي تضطلع به الجالية المغربية المقيمة بألمانيا، إلى جانب الطلبة المغاربة، في توطيد جسور التقارب الإنساني والثقافي بين البلدين، وتعزيز دينامية التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

وسجل، من جهة أخرى، أن المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، يشهد تحولات تنموية كبرى من خلال إطلاق مشاريع مهيكلية تعزز الربط الإقليمي وتدعم جاذبية الاقتصاد الوطني، مشيدا بالموقف الألماني الداعم لمبادرة الحكم الذاتي، باعتبارها حلا واقعيا وذا مصداقية للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية.

من جانبها، نوهت رئيسة الوفد البرلماني الألماني، ميشيلد هيل، بمستوى التنمية الذي حققته المملكة في السنوات الأخيرة، معربة عن رغبة بلادها في توسيع مجالات التعاون الثنائي، خاصة في ميادين الطاقة والهجرة وتدريب اليد العاملة المؤهلة. وأكدت أن العلاقات المغربية-الألمانية تقوم على أسس متينة من الاحترام والثقة المتبادلة.



وتندرج هذه المباحثات في سياق الزيارة التي قام بها وفد برلماني ألماني مرافق للسيد يوهان واديفول، وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية، إلى المملكة، حيث يرتقب أن تسهم في إعطاء دفعة جديدة لمسار التعاون البرلماني وتعزيز التنسيق بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

حضر هذا اللقاء، عن الجانب الألماني، إلى جانب السيدة هيل، كل من النائبة سناء عبدي، عن الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني، والنائبة ديورا دورينغ، عن حزب تحالف 90/الخضر، فيما مثل الجانب المغربي عدد من أعضاء مجلس المستشارين، من بينهم المستشارون نورالدين سليك، وفتيحة خرطال، ومحسن زهرة.

❖ البرلمان المغربي يشارك في الدورة الحادية والثلاثين للمعرض الدولي للنشر والكتاب.



شارك البرلمان المغربي، بمجلسيه مجلس النواب ومجلس المستشارين، في فعاليات الدورة الحادية والثلاثين للمعرض الدولي للنشر والكتاب، الذي نظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بمدينة الرباط خلال الفترة الممتدة ما بين 30 أبريل و10 ماي 2026.

وتندرج هذه المشاركة، التي تتواصل للسنة الخامسة على التوالي، في سياق التزام المؤسسة التشريعية بتقوية جسور التواصل والانفتاح على المواطنين والمواطنات، والحرص على إرساء ثقافة برلمانية رصينة تجعل من قيم الديمقراطية والمواطنة ممارسة منجذرة في الفضاء العمومي.

وشهد رواق البرلمان، استمراراً للنهج الذي دأب عليه في الدورات السابقة، تنظيم جلسات محاكاة برلمانية لفائدة تلاميذ يمثلون جميع جهات المملكة المغربية، في تجربة واقعية تحاكي أدق تفاصيل أشغال الجلسات العامة.

وتأتي هذه الخطوة بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وبتنسيق وثيق مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛ حيث أشرفت أطر البرلمان والوزارة في هذا الصدد على تأطير ورشات تكوينية استباقية لفائدة الأطفال المشاركين شملت مختلف ربوع المملكة، لضمان استيعابهم للآليات التشريعية والرقابية.

وتروم هذه المبادرة التربوية والتوعوية تقريب الناشئة من جوهر العمل البرلماني، وتحفيزهم على الانخراط في النقاش العمومي ومواكبته منذ سن مبكرة، بما يساهم في إعداد جيل جديد من المواطنين والمواطنات الواعين بحقوقهم والملتزمين بواجباتهم، والمؤمنين بأهمية المشاركة السياسية كرافعة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة. كما يبتغي البرلمان من خلال هذه الدينامية تعزيز الثقة بين المؤسسة والناشئة، عبر تقديم نموذج تطبيقي يجسد آليات الديمقراطية التمثيلية في أبهى صورها.

وعلى غرار النسخ السابقة، تم عرض عدد من الصور والفيديوهات والإصدارات والوثائق التي تبرز المحطات الأساسية التي ميزت العمل البرلماني، والذي واكب منذ البداية التطور المؤسساتي والديمقراطي والمجتمعي ببلادنا، منذ إحداث المجلس الوطني الاستشاري سنة 1956 بمبادرة من المغفور له جلالته الملك محمد الخامس، ومرورا بالمصادقة على أول دستور للمملكة المغربية وإجراء الانتخابات التي انبثق عنها أول برلمان مكون من مجلسين مجلس النواب ومجلس المستشارين سنة 1963 في عهد المغفور له جلالته الملك الحسن الثاني، وانتهاء بالإصلاحات العميقة والنهضة التنموية الشاملة والمتعددة الأبعاد التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma